بسم الله الرحمن الرحيم

أدوات المصرفية الإسلامية : المنافس والبديل

بروفيسور / محمد الحسن بريمة إبراهيم

(جامعة الجزيرة / السودان)

1- رؤية الإسلام للعالم : أصول الاجتماع الإنساني

- إن التقدم المعرفي للإنسان، لا سيما في مجال فلسفة العلوم، أبرز الدور المحوري الذي تلعبه الرؤية الكونية أو رؤية العالم (Worldview) في تشكيل المقاصد الحياتية للأفراد والمجتمعات والحضارات، وفي التشكيل العقلي والوجداني للأفراد والجماعة، ومن ثم كم ونوع الفعل الاجتماعي الناجم عن ذلك التشكّل، والمردود والناتج العملي المتحقق من وقعه في هذا الكون المسخّر للإنسان.
- إن الرؤية الكونية لأي مجتمع، أو جماعة، أو فرد، ينبغي أن تكون قادرة، على المستوى المعرفي، على أن تجيب على الأسئلة الآتية:

أولاً : كيف يعمل هذا العالم بما فيه من سماوات وأرض وحياة وإنسان وعقل ومجتمع؟ كيف بُنى هذا العالم؟ من هم البشر؟

ثانياً: لماذا العالم على ما هو عليه؟ من أين جاء؟ من أين جاء الإنسان؟

ثالثاً: إلى أين نحن سائرون؟ كيف يبدو المستقبل الإنساني؟ وكيف يُختار بين مساراته المستقبلية المختلفة؟

رابعاً: ما هو الحق وما هو الباطل؟ ما هو الخير وما هو الشر؟ هذا المكوّن من رؤية العالم يتعلق بنظرية القيم، لا سيما القيم الأخلاقية ونظام الأحكام الذي يحدد أفعل ولا تَفعل. هنا أيضاً تتحدد المقاصد التي توجه الأفعال، وإجابات على لماذا؟ ومن أجل ماذا؟

خامساً: كيف يتصرف الإنسان؟ هذا المكوّن معني بالفعل الاجتماعي كوسيلة لتحقيق المقاصد والأهداف، والخطط التي يضعها الإنسان.

سادساً: الخطط والفعل الاجتماعي يحتاج تنفيذها إلى علم ومعلومات، ونظريات ونماذج تصف الظواهر الاجتماعية والطبيعية التي يواجهها الإنسان. لذلك فالسؤال المهم هنا هو كيف نتحصل على العلم؟ وهو سؤال يتعلق بنظرية المعرفة، من حيث المصدر ومن حيث المحتوى والمنهجية.

سابعاً : إن رؤية العالم لا تبنى من لا شيء بل لابد لها من مكونات أولية ولبنات هي مادتها الخام التي تبنى بها. في إطار النموذج التوحيدي الإسلامي فإن المكونات الأساسية للبناء سوف نجدها في الوحي الكريم، قرآناً وسنة صحيحة، والكون بشقيه الطبيعي والاجتماعي، والتراث الإسلامي والكسب الإنساني.

- يمكن بسط نظرية أصول الاجتماع الإنساني في القرآن من خلال الرسم البياني الآتي:

الظاهرة الاجتماعية ونظامها المعرفي في القرآن الكريم

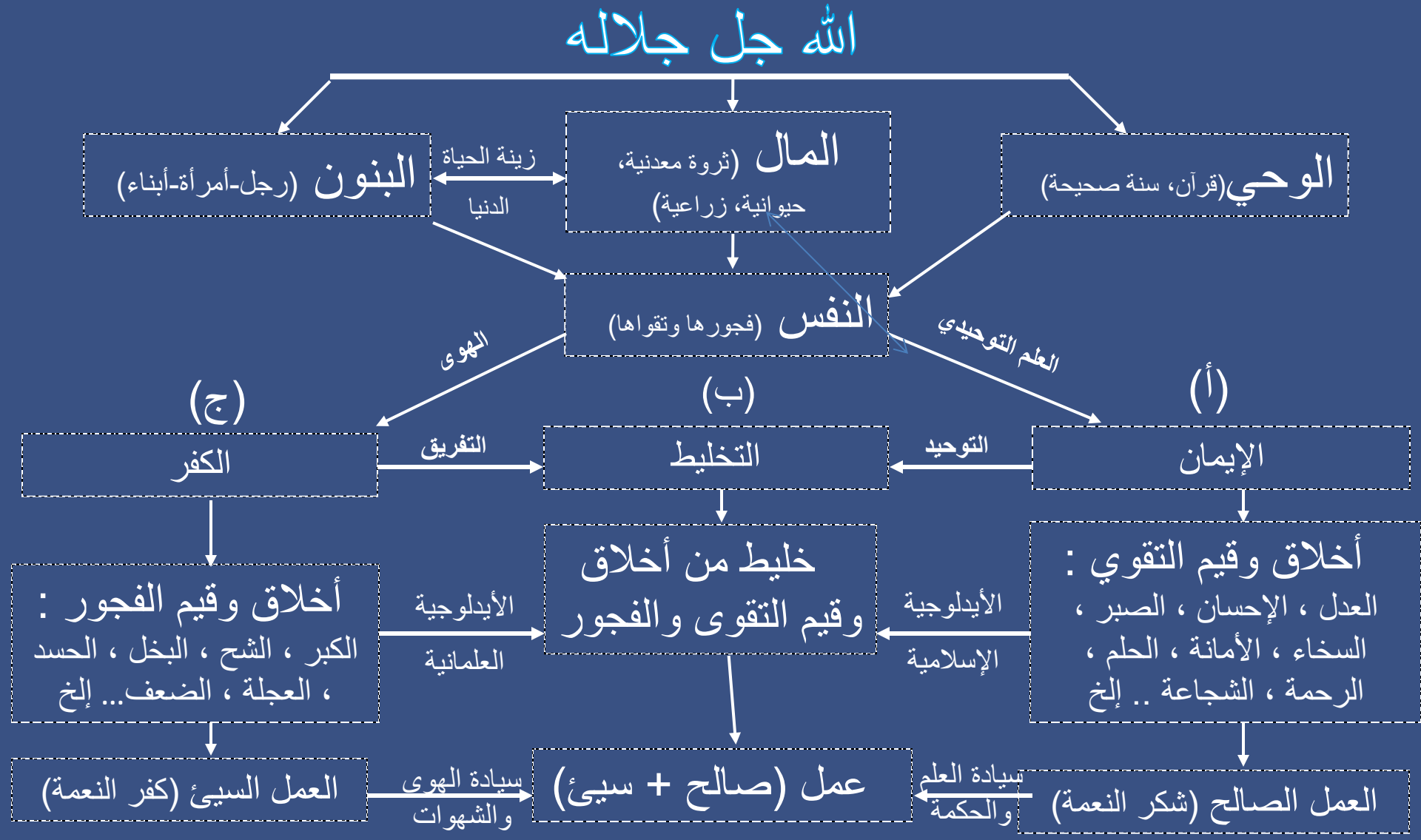

... نموذج معرفي قرآني للظاهرة الاجتماعية

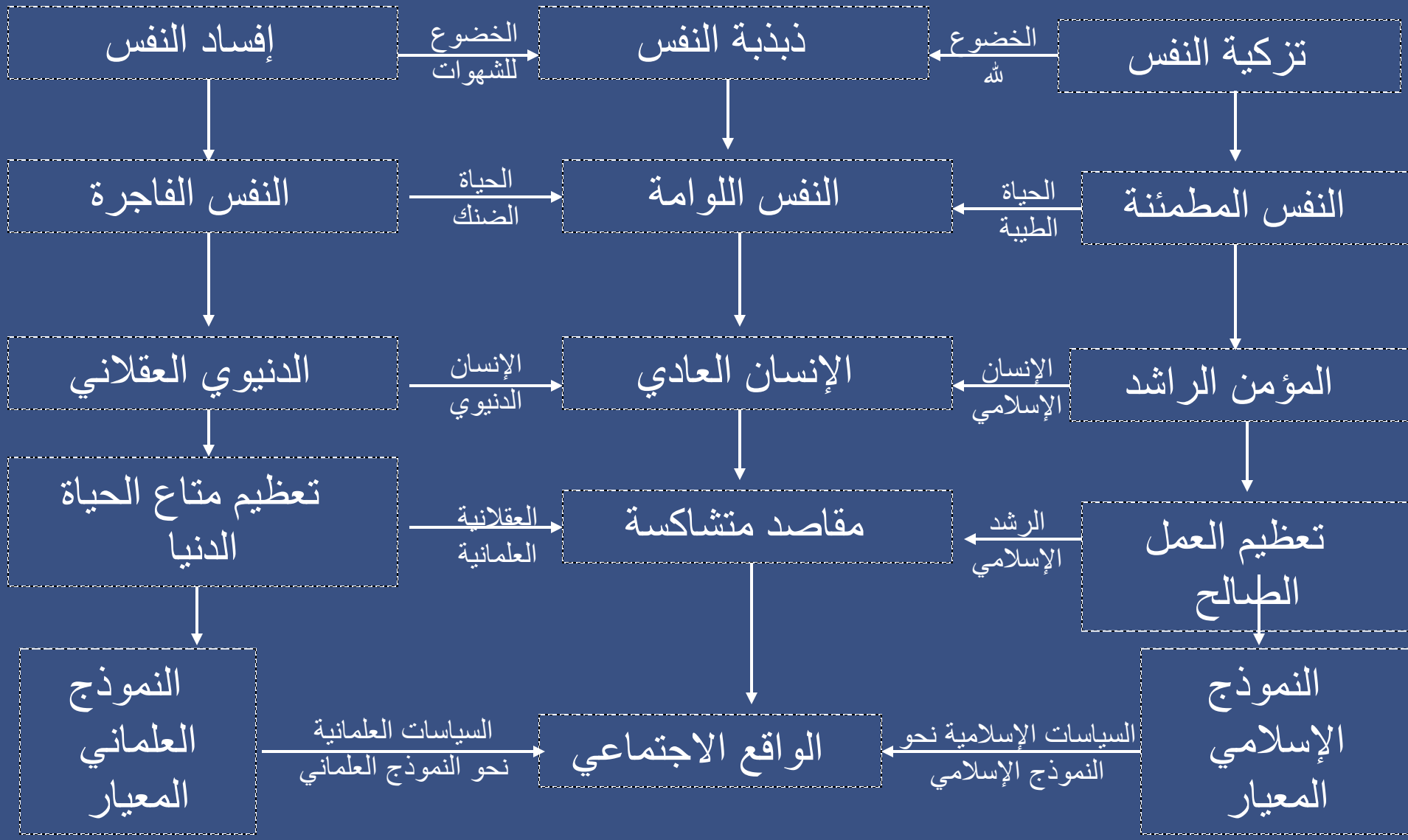

- ينشأ الاجتماع الإنساني، على المستوى الكمّي والنوعي، في كل تجلياته عبر الزمان والمكان، من التفاعل بين سبعة متغيرات أولية هي:

1/ الإيمان بالله 2/ المتاع الدنيوي 3/ النفس
4/ العلم التوحيدي 5/ الهوى 6/ المال
7/ البنون

- مجتمع التوحيد الراشد (الدين) ينجم عن التفاعل بين خمسة متغيرات من المتغيرات السبعة، وهي:

1/ الإيمان بالله 2/ النفس (تقواها)
3/ العلم التوحيدي (العقل) 4/ المال 5/ البنون (النسل)

- ويحكم حركته مبدأ تعظيم الإيمان بتعظيم العمل الصالح في زينة الحياة الدنيا) (أنظر الرسم البياني "2")

رسم بياني (2)
مجتمع التوحيد الراشد

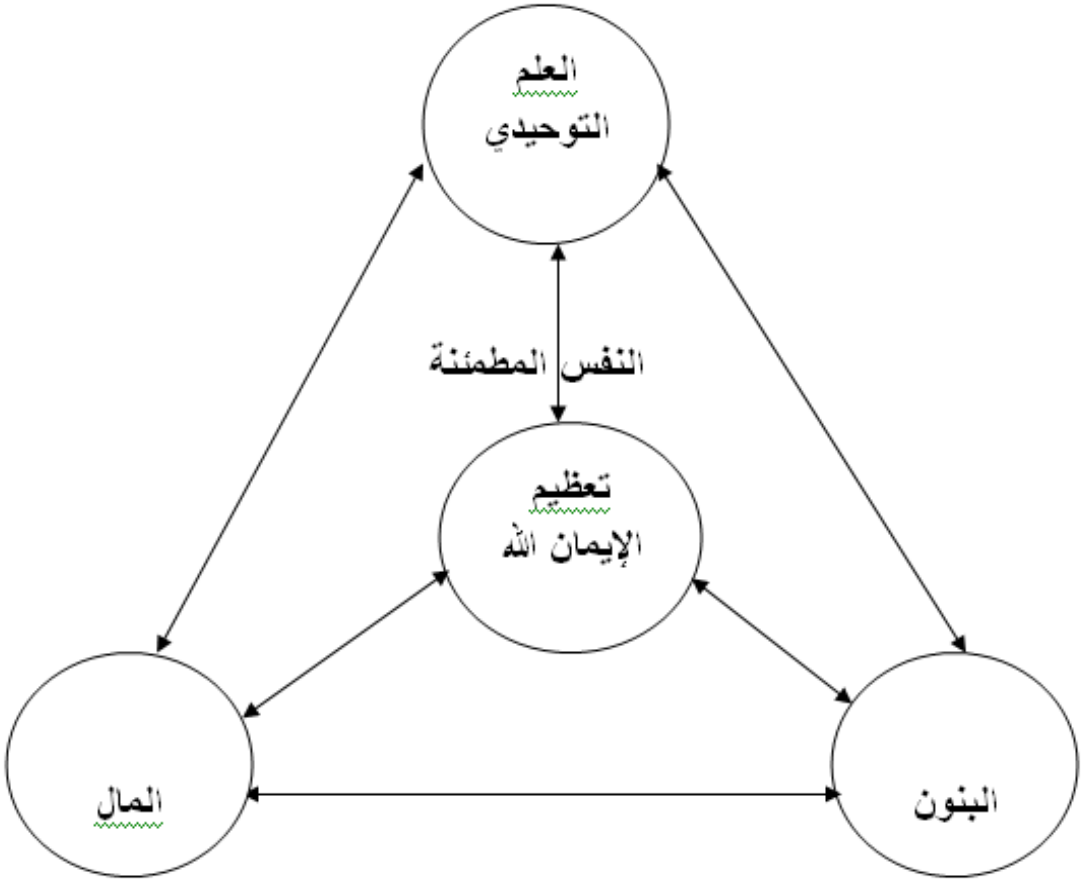

- الإسلام الذي جاء به محمد (صلى الله عليه وسلم) هو التجلي التاريخي الأتم للنموذج التوحيدي للاجتماع الإنساني.
- المجتمع الدنيوي غير الراشد (الدنيا) ينجم عن التفاعل بين خمسة متغيرات من المتغيرات السبعة، وهي:

1/ المتاع الدنيوي 2/ النفس (فجورها) 3/ الهوى

4/ المال 5/ البنون

ويحكم حركته مبدأ تعظيم متاع الحياة الدنيا (أنظر الرسم البياني "3").

- الرأسمالية هي التجلي التاريخي الأتم للنموذج الدنيوي للاجتماع الإنساني.

رسم بياني (3)
المجتمع الدنيوي

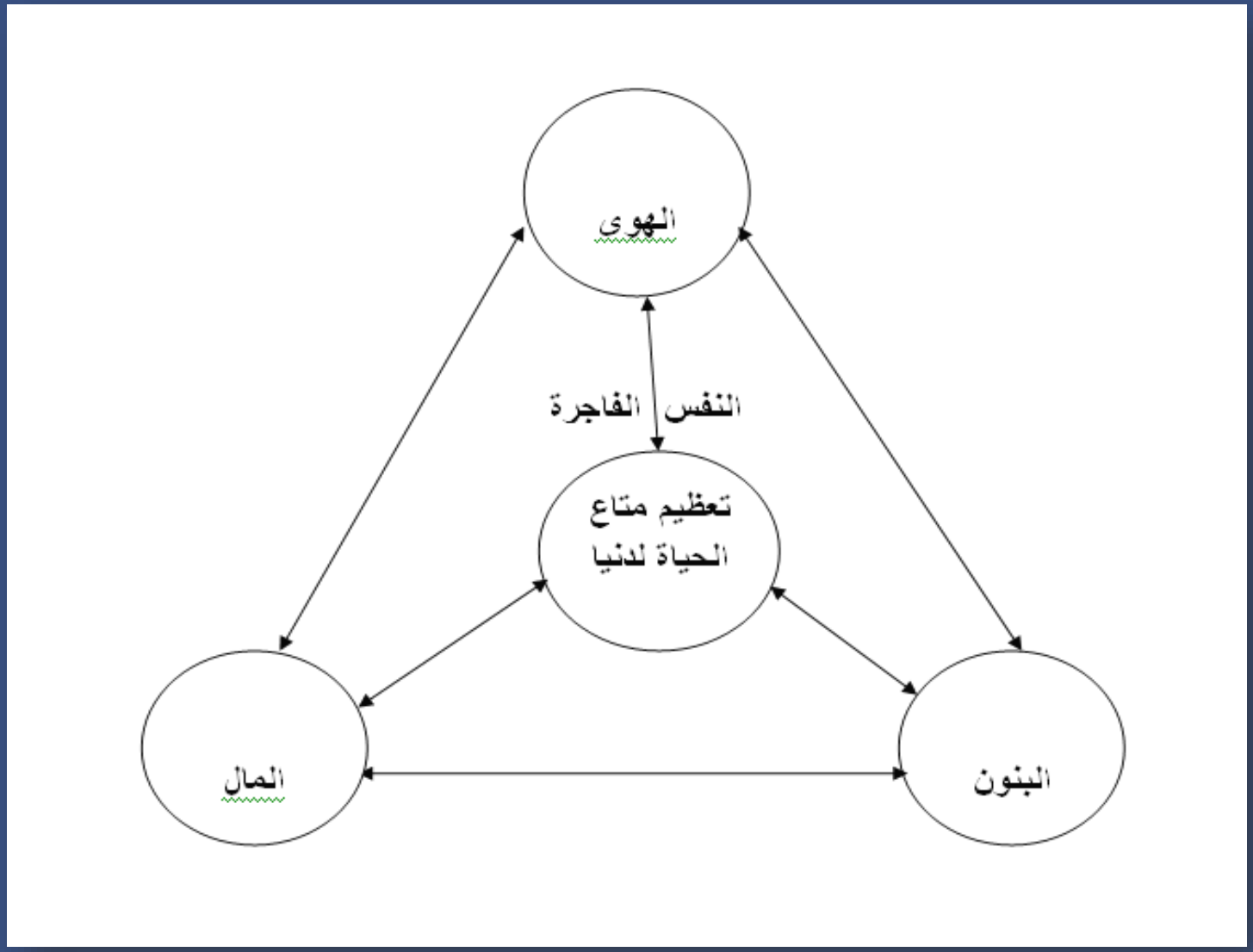

- مجتمع التخليط الذي يعبر عن الحالة العامة للواقع البشري على الأرض ينشأ من التفاعل بين جميع المتغيرات السبعة، ويقترب أو يبتعد عن مجتمع التوحيد الراشد بمقدار ضعف أو قوة أثر متغيري "المتاع الدنيوي" و "الهوى" في هذا التفاعل.

أصول المقاصد الشرعية

- نتيجة :
- مجتمع التوحيد الراشد (الدين) يحفظ من جانب الوجود بقوة التفاعل بين أصوله الخمسة : (الإيمان، النفس المطمئنة، العلم التوحيدي، المال، البنون)، ويحفظ من جانب العدم بحماية هذا التفاعل من التأثير السالب لتفاعل متغيري "المتاع الدنيوي" و "الهوى".

- تدور مقاصد الشريعة الإسلامية حول حفظ هذا التفاعل وحفظ أصوله المولدة له، من جانب الوجود ومن جانب العدم، وتعتبر أحكامها الشرعية هي وسيلتها لتحقيق تلك المقاصد إذا التزم الناس بالعمل بمقتضاها.
- تتمثل المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية على المستوى الجزئي (الفردي) في الآتي:

1. حفظ الإيمان بالله
2. حفظ النفس
3. حفظ العلم التوحيدي (العقل)
4. حفظ المال
5. حفظ البنين (النسل)

- تتمثل المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية على المستوى الكلي (الجمعي) في الآتي:

حفظ مجمتع التوحيد (الدين)، من جانب الوجود ومن جانب العدم، وذلك بحفظ نظمه الضرورية التي تتمثل في الآتي:

1. حفظ النظام العقدي
2. حفظ النظام التربوي
3. حفظ النظام المعرفي
4. حفظ النظام الاقتصادي
5. حفظ النظام الاجتماعي

3- أصول الاقتصاد الإسلامي

- الاقتصاد الإسلامي موضوعه المال بعناصره الثلاثة، وهي:

1. الموارد الطبيعية (معدنية، حيوانية، نباتية)، وبيئة الطبيعة الداعمة لها،
2. ما عملته يد الإنسان في الموارد الطبيعية من قيمة مضافة في شكل طيبات (سلع، خدمات)، يتم تبادلها بين الناس لتحقيق المنافع،
3. النقود المخلوقة للتداول لتحقيق إمكان التبادل للطيبات.

- المقصد الأساس للشريعة الإسلامية هو حفظ أصول المجتمع الإسلامي الراشد (الدين)، على المستوى الكلي (مجتمع التوحيد ونظمه)، وعلى المستوى الجزئي الفردي (الإيمان، النفس، العلم، المال، البنون). الثمرة النهائية لهذا الحفظ هو أن تتحقق الحياة الطيبة لمجتمع التوحيد ولأفراده في العاجل والآجل مصداقاً لقوله تعالى : (من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون).
- إذن المقصد الكلي للاقتصاد الإسلامي ، علماً وعملاً، هو تمكين المجتمع المسلم وأفراده من تحقيق حياة طيبة آمنة مطمئنة، في العاجل والآجل، وذلك من خلال تمكينه من المكوّن المالي لهذه الحياة الطيبة. والحياة الطيبة في العاجل هي تلك التي تكون فيها مقاصد الشريعة، الضرورية والحاجية والتحسينية، محفوظة على الدوام في حياة الفرد والمجتمع المسلم.

- إذن لكي يحقق الاقتصاد الإسلامي مقصده الكلي هذا عليه أن يجيب على الأسئلة الرئيسة التي هي محور كل اقتصاد، وهي:

1- ماذا ننتج؟؛ وهو سؤال يتعلق بأنواع ومقدار السلع والخدمات التي ينبغي أن ينتجها اقتصاد إسلامي في الزمان والمكان، وفي إطار موارد محدودة بالنسبة إلى رغبات غير محدودة؛

2- كيف ننتج؟ ؛ وهو سؤال يتعلق بالوسائل والطرق التي يستخدمها الاقتصاد الإسلامي لتحقيق مقاصده المستمدة من مقاصد الشريعة الإسلامية؛

3- لمن ننتج؟ ؛ وهو سؤال يتعلق بعدالة توزيع الدخل والثروة في المجتمع، فعن طريق الدخل النقدي يستطيع الفرد والأسرة الحصول على السلع والخدمات المنتجة عبر آلية البيع والشراء في السوق ، ومن ثم يستطيعون الوفاء بحاجات معاشهم. إذن عملية التوزيع للدخل والثروة في المجتمع هي حاصل العملية الاقتصادية كلها، وبمقدار عدالة التوزيع للدخل والثروة نستطيع أن نحكم على النظام الاقتصادي بأنه عادل أو ظالم أو ما بينهما.

4-المعاملات المالية الإسلامية

- حفظ المال يعني إيجاده ابتداءً ثم تنميته بما يحقق زيادته أو يمنع نقصانه، وهذا يقتضي الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وتحقيق فوائض مالية يمكن استثمارها لتنمية المال. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى المعاملات المالية بين الناس في إطار هذه الدورة الاقتصادية (Circular Flow).
- يقصد بالمعاملات المالية الإسلامية كما جاء عن الإمام الغزالي:

"علم الحدود الموضوعة للاختصاص بالأموال للاستعانة على البقاء في النفس والنسل"، أو، كما جاء في تعرف حديث، القواعد التي تنظم تبادل الأموال والمنافع بين الناس بواسطة العقود والالتزامات.

1.4- الخصائص العامة لصيغ المعاملات المالية الإسلامية.

- تتميز صيغ المعاملات المالية الإسلامية بالخصائص العامة الآتية:

1- أصولها دينية وهي الشريعة الإسلامية.

2- تحريم أكل أموال الناس بالباطل، لا سيما من خلال الربا والغرر والاحتكار والكنز.

3- العالمية والقدم

4- ارتباطها الدائم بما ينفع الناس من سلع وخدمات حقيقية، لذلك فهي تحقق مقاصد الشارع من حفظ المال.

5- تعكس طبيعة المخاطر الموجودة في النشاط الاقتصادي والتي لابد من أن يشترك في تحملها كل أطراف المعاملة (الخراج بالضمان)

6- العدالة والحياد والمرونة.

2-4 أنواع صيغ المعاملات المالية الإسلامية :

- صيغ ناقلة لملكية العين والمنفعة بمجرد التعاقد ، وهي :

1/ بيع المرابحة . 2/ بيع المرابحة للآمر بالشراء.

3/ بيع السلم . 4/ الإستصناع.

5/ المتاجرة.

- صيغ تنقل ملكية المنفعة دون ملكية العين ، وهي :

1/الإجارة التشغيلية .

2/المشاركة المتناقصة.

- صيغ تتميز بإشراك المتعاقد فيها في الربع أو الناتج فقط ، ورأس المال ينفرد بتقديمه أحد الأطراف، وينفرد الطرف الآخر بتقديم العمل والجهد، وهي :

1/ المضاربة ، مطلقة ومقيدة.

2/ المزارعة .

3/ المساقاة .

- العقود القانونية الناشطة عن هذه الصيغ هي :

1/ عقود معاوضات ، مثل : المرابحة ، المتاجرة ، الإستصناع ، السلم ، المقاولة ، الإجارة.

2/عقود تبرعات ، مثل : الهبة ، الوصية ، الصدقة ، الوقف.

5- المؤسسات المالية الإسلامية (المصارف)

- المعاملات المالية الإسلامية هي الأصل والبنوك الإسلامية وضع مؤسسي حادث .

أهم سماتها الآتي :

1/ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها.

2/ تأسيس عملياتها الاستثمارية على صيغ المعاملات المالية الإسلامية.

3/ المشاركة في المخاطر الاستثمارية .

4/تركيز التمويل في الإنتاج والسلع والخدمات وليس المضاربات المالية.

- هل المصارف الإسلامية هي مؤسسات وساطة مالية ام مؤسسات استثمار؟ الإشكال المفاهيمي .
- ماموقف الإسلام من إدخار الدخل النقدي ؟

6- سوق الأوراق المالية الإسلامية وأدواتها :

6-1- تعريف :

- يعرف د. أحمد محي الدين احمد في كتابه "أسواق الأوراق المالية" سوق الأوراق لمالية بأنه :

"سوق منظمة تنعقد في مكان معين وفي أوقات دورية للتعامل الشرعي بيعاً وشراءً لمختلف الوراق المالية ، وتهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية وتوجيها نحو المشروعات المنتجة"

- إشكالية التعريف في استخدامه مفهوم "المدخرات النقدية"!!

- إيجابية التعريف في تحديده الهدف النهائي من إنشاء السوق وهو : تمويل المشروعات الاقتصادية المنتجة.

2-6- الأهمية :

- تتبع أهمية سوق الأوراق المالية الإسلامية من الآتي :

1/جذب فوائض الأموال وتخصيصها لأغراض التنمية وغيرها.

2/تسييل الأصول وتمكين حاملي الأوراق المالية من الخروج المبكَّر.

3/تسيير الأصول ومخاطرها بصورة مستمرة استفادة من المعلومات المتوفرة بشأنها.

4/عكس الداء الاقتصادي الحقيقي للشركات التي تمثلها اوراقها المالية في السوق .

5/تنويع المخاطر من خلال تمكين المستثمرين من تكوين محافظ استثمارية تخلط فيها أنواع من الوراق المالية.

6/حاجة البنك المركزي الإسلامي للسوق لإدارة السياسة النقدية.

7/حاجة البنوك التجارية لإدارة أصولها وسيولتها .

8/حاجة الحكومة الإسلامية لتمويل حقيقي لسد العجز في الميزانية، او لتمويل مشاريع استثمارية قومية.

3-6- المحددات الشرعية :

*المحددات الشرعية لسوق الوراق المالية تتمثل في الآتي :

1/ تحريم التعاملات الربوية.

2/ تحريم تداول الأوراق المالية للشركات التي تزاول اعمالا غير شرعية.

3/ تحريم جميع التعاملات التي قد يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل.

4/ إخراج زكاة الأوراق المالية .

4-6- أنواع الوراق المالية :